لم تكن هذه الورقة والبحاث التي جرت على أساسها ممكنة دون الدعم السخائي المقدم من الزملاء في منتدى القتصاديين العرب، بالضافة إلى المعلومات التي وفرتها المؤسسة الستشارية المستقلة - المنظور التحليلي الجيوسياسي للشرق الوسط وشمال أفريقيا ، خاصة عبر إجراء بعض المقابلت الميدانية. ويعرب الكاتب عن امتنانه لريع ري

على الرغم من تجذر الفساد وسوء الدارة والزبائنية في سوريا، تمتعت البلد طويلً بالمن الغذائي والدوائي قبل العام 2011 ولم تكن تلجأ إلى الستيراد في هذين القطاعين إل فيما يتعلق بالمنتجات التخصصية. أما في ظل التدابير الحادية الجانب فقد بات الشعب السوري يعتمد بشكل كبير على التجارة مع تركيا ولبنان وعلى المساعدات الخارجية وهطول المطار، مما قد يعرضه لخطر كبير إذا طالت تترات الجفاف. أما في قطاع الطاقة، فقد كان إنتاج النفط السوري يعاني من تراجع كبير أصلً قبل النزاع حيث انخفض ميزان تجارة النفط والمشتقات النفطية من فائض بقيمة 1.2 مليار دولر في العام 2011 إلى عجز بقيمة 4.4 مليار دولر في العام 2012. وقد أثرت ندرة الوقود وارتفاع أسعاره على الشركات الصغيرة والمتوسطة وعلى السكان بشكل عام، وانعكس هذا المر في اللجوء إلى التقنين الكهربائي وخفض إنتاج المياه المنزلية ومياه الري. وأدى الحظر المفركي على استيراد سوريا للنفط ومشتقاته إلى اعتماده بالكامل على المدادات النفطية من إيران وروسيا. وبسبب الحاجة الملحة، قامت جميع الطراف، بما فيها قوات سوريا الديمقراطية)قسد(ومجموع El ، بتهريب النفط من المناطق الخاضعة لسيطرة

ذلك أزمة جائحة كوفيد-19 وتدابير الغلق العام التي فاقمت الأزمة القائمة. وأدى تراجع

على الرغم من التدابير الصارمة الحادة الجانب المفروضة في العام 2003، ارتفعت الصادرات الصينية إلى سوريا بشكل كبير، لا سيما صادرات الذرة وحبوب الصويا، لتصل قيمتها

تشكل تعقيدات إجراءات المنال للتدابير الحادية الجانب سبباً إضافياً في ارتفاع "تكاليف المعاملات" التي سيتحملها السكان في نهاية المطاف. فضلاً عن ذلك، أدت إجراءات تجنب المخاطر والقراط في المنال التي فرضتها المصارف والشركات الجنبية إلى صعوبات كبيرة في توفير المنتجات غير المشمولة بالعقوبات. ولم يتم وضع أي نظام فعالي للتعامل مع تبعات ممارسات تجنب المخاطر والقراط في المنال على السلع النسانية، حتى فيما يتعلق بوكالت المم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية.

التأثير على الزراعة والأمن الغذائي

أدى شح الوقود المستخدم لضخ مياه الري للزراعة، فضلاً عن تكلفته العالية، إلى انخفاض كبير في الراضي المزروعة المروية وإنتاج المحاصيل. وأثر ذلك بشكل كبير على الأمن الغذائي في البلد، إذ أصبحت الزراعة تعتمد إلى حد كبير على هطول المطار المتقلب.

إن تراجع محصول إنتاج القمح المروي بسبب التدابير الحادية الجانب والتكاليف العالية للوقود والسمدة وغيرها من المنتجات، جعل النتاج السوري يهبط إلى ما دون المستوى اللزم لتلبية الحتياجات الخاصة بتوفير الخبز والأمن الغذائي، ذلك أن الحتياطي الستراتيجي كان قد استُنفذ أو تعرض للنهب. وأدى ذلك إلى اعتماد سوريا على واردات القمح، التي تُلبى جزئيًا من خلل خطوط الئتمان الإيرانية أو الروسية.

من جهة أخرى، أدت التدابير الحادية الجانب إلى توقف شبه كامل لواردات السمدة إلى سوريا. وأدى ذلك، إلى جانب التحديات التي يواجهها النتاج المحلي للسمدة، إلى التخلي عن استخدام السمدة في النتاج الزراعي، ل سيما في إنتاج القمح. وترتب على ذلك انخفاض في المحاصيل إلى النصف تقريبًا في الراضي المروية.

شهدت سوريا أيضًا تراجعًا كبيرًا في إنتاج لحم الغنم واستهلكه. فانخفضت بالتالي إيرادات أصحاب قطعان الغنم في سوريا. وأدى ذلك بدوره إلى خسارة مصدر مهم للصادرات السورية. كذلك، تعطلت سلسلة القيمة الخاصة بالقطن، مع ارتفاع تكاليف الري. ونتج عن ذلك تراجع كبير في أحد المكونات الساسية للقطاع الخاص المحلي وأحد مصادر التصدير.

فضلاً عما سبق، انخفضت قيمة الخضار والفاكهة أيضًا ولم تعد تُصدر بنفس الكمية والنظام. ومع تدني الستهلك المحلي وارتفاع السعار، أصبح المزارعون يعتمدون أكثر على شبكات التصدير غير الرسمية.

هذا وغيرت التدابير الحادية الجانب وتطبيقها النتقائي في مختلف مناطق السيطرة في سوريا طريقة توزيع وإنتاج الكمون في البلد، مما جعل من الكمون جزءًا من اقتصاد الحرب وورقة للتفاوض السياسي بين الجهات الفاعلة. وقد حصل المر نفسه بالنسبة القمح أيضًا، لكن على نطاق أوسع.

آثار الإنذارات الحادة الجانب على

لسيراد المنتجات غير المشمولة بالعقوبات. وزاد

ا ولبنان من آثار الزمة اللبنانية، ما أدى إلى